

٣٧% القيمة المضافة لصناعة الالبسة في المملكة

قالت السيدة دينا خياط فاخوري ان القيمة المضافة لصناعة الالبسة الجاهزة في المملكة وصلت الى حوالي ٣٧% وذلك وفقاً للدراسة التي اجرتها جامعة تافت الأمريكية (Tufts University) تحت اشراف الدكتورة Drusilla Broun، وبينت خياط وهي عضو مجلس ادارة شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري، وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة الزرقاء وعضو الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، أن صناعة الالبسة الجاهزة في المملكة اصبحت من اهم وأكبر الصناعات، ويتضح ذلك من خلال احتلالها المرتبة الاولى في قيمة الصادرات الكلية على مستوى المملكة في الشهور التسعة الاولى من هذا العام، وانتقلت صناعة الالبسة الى صناعة تصديرية بامتياز لكونها تصدر الى اسواق عديدة اهمها السوق الامريكي الذي يتم التصدير له عبر اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث نما حجم التبادل التجاري بين المملكة والولايات المتحدة الامريكية ليصل خلال عام ٢٠١٠ الى ما يقارب المليار دولار امريكي كما بلغت قيمة صادرات الالبسة حتى نهاية شهر ايلول الماضي ما مجموعه ٧٦٠ مليون دولار امريكي وبنسبة زيادة قدرها ١٤.٥% عن فترة المقارنة لعام ٢٠١٠ وذلك حسب تقرير دائرة الاحصاءات العامة الذي نشر في جريدة الرأي بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١١. كما ان التقارير الصادرة عن غرفة صناعة الزرقاء حول الصادرات تشير إلى أن صادرات الالبسة من المصانع التابعة لغرفة صناعة الزرقاء بلغت ٢٧٢.١ مليون دولار أمريكي لغاية ٣٠/١١/٢٠١١ بنسبة زيادة بلغت ١٥.٦% مقارنة مع صادرات تلك المصانع مع نفس الفترة من العام السابق.

واشارت خياط الى اللقاء الذي عقد مؤخراً بهدف تعزيز تنافسية قطاع المحيكتات وصناعة الالبسة في الأردن، وضم اللقاء مندوبين عن Better Work / Jordan "عمل افضل" التابع لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، وامين عام وزارة العمل، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصناعة والتجارة، والغرف الصناعية والجمعية الأردنية لمصدري الألبسة وعدداً من المختصين، وتم خلال اللقاء عرض النتائج التي توصلت اليها دراسة جامعة تافت الأمريكية (Tufts University) والتي

ركزت على ايجاد القيمة المضافة الحقيقية لقطاع صناعة الالبسة في المملكة، وخصوصا ان النسبة المعلنة من قبل الجهات الرسمية هي (١٢% - ١٥%)، لذا قامت جامعة تافت الأمريكية كجهة أكاديمية غير متحيزة باجراء الدراسة بالتعاون مع "عمل افضل" واصحاب مصانع الالبسة بهدف ايجاد القيمة المضافة الحقيقية لقطاع صناعة الالبسة في المملكة.

وعرضت خياط اهم النتائج التي توصلت إليها دراسة جامعة تافت الأمريكية والتي استمرت لعدة شهور، حيث بلغت القيمة المضافة لصناعة الالبسة في المملكة ٣٦.٩% خلافاً للأرقام المعلنة من قبل الجهات الرسمية والبالغة (١٢% - ١٥%)، وبينت الدراسة ان قطاع الخدمات المساندة في المملكة يستفيد من قطاع صناعة الالبسة بما يقارب ١٨٢ مليون دينار من خلال المشتريات من المواد والخدمات من داخل المملكة، منها مشتريات مساندة من مواد أخرى لصناعة الالبسة من السوق المحلي بقيمة ٨٩.٦ مليون دينار، وقيمة خدمات قطاع النقل بحوالي ١٣.١ مليون دينار، وقيمة حجم التجارة المحلية بقيمة ٥١ مليون دينار، وخدمات أخرى بقيمة ٢٨.٤ مليون دينار.

وبينت الدراسة ان قيمة ما ينفقه العمال الأجانب في المملكة بلغت ٩.٥ مليون دينار وهي تشكل ما نسبته ٢٤.٥% من قيمة الاجور التي تدفع للعمالة الأجنبية والتي بلغت ٣٨.٨ مليون دينار. كما بينت الدراسة ان قيمة اجور العمالة المحلية في قطاع صناعة الالبسة وصلت الى ١٥.٥ مليون دينار أردني وبنسبة بلغت ٢٨.٦% من مجمل الأجور التي يدفعها قطاع صناعة الالبسة للعمال.

وقالت خياط ان القيمة المضافة لصناعة الالبسة في المملكة والتي وصلت الى ٣٧% إضافة الى تصدير الالبسة المنتجة في المصانع الأردنية الى اكبر الاسواق العالمية هي دليل واضح على أهمية هذا القطاع ومساهمته الفعلية في الناتج المحلي الاجمالي، وخصوصا تشابكه مع عدد من القطاعات المساندة الأخرى مثل قطاع النقل وقطاع التجارة، وقطاع الخدمات، إضافة الى الصناعات التكميلية المتمثلة بصناعة الكرتون وأكياس التغليف وغيرها، كل هذا ساهم في رفع القيمة المضافة لقطاع صناعة الألبسة، كما ساهمت الجودة العالية لمصانع الالبسة والقدرة الانتاجية واحتراف العنصر البشري

الذي يعمل في هذا القطاع الى استمرار الطلب على هذه المنتجات في اسواق التصدير وهذا منبع فخر واعتزاز وتقدير لصناعة الالبسة الأردنية.

وطالبت خياط الحكومة وبناء على نتائج الدراسة إلى زيادة الاهتمام بقطاع صناعة الالبسة والالتزام بدعم القطاع والنظر الى القطاع بصورة ايجابية من حيث مساهمته في دعم ميزان المدفوعات لكونه من قطاعات التصدير الرئيسية، فدعم القطاع والحفاظ على تنافسيته سيساهم في زيادة معدلات التصدير وتوفير المزيد من فرص العمل، فالدراسة وحسب تصريحات وزارة العمل "تساعد اصحاب القرار على اتخاذ القرارات على اسس علمية تراعي مصلحة الوطن واقتصاده". كما طالبت خياط بضرورة الحفاظ على مكانة الأردن كمركز استراتيجي لصناعة وتصدير الالبسة في المنطقة، وخصوصا في ظل الاستقرار السياسي الذي تشهده المملكة مقارنة بدول الجوار، وهذا يتطلب من الحكومة إقرار القوانين والتشريعات النازمة للقطاع الصناعي بما يضمن استقرارها وزيادة نمو القطاع الصناعي وتحريك عجلة النمو الاقتصادي، والعمل على وضع استراتيجية واضحة لمساعدة المؤسسات الصناعية على التخفيف من ارتفاع الكلف الانتاجية.